ظاهرة الاغراق واثرها على انتاج الرز والقمح في العراق *

أ.م.د. محمد ناجي محمد الزبيدي الباحث هدى مهدي علي البياتي
جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

الملخص

يهدف هذا البحث إلى معرفة أثر ظاهرة الاغراق على الاقتصاد العراقي من حيث اثار الاغراق على الدول المستوردة والمصدرة ، وبالاخص بيان اثار الاغراق على الدوله المستوردة (العراق) من حيث اثره على القطاع الزراعي وعلى المنتجات الزراعية الاستراتيجية وهي القمح والرز بأعتبارهما من المواد الغذائية الاساسية التي لايمكن للافراد الاستغناء عنهما والذي يستورد بكميات كبيرة من تركيا التي تهدف إلى اغراق السوق العراقي بمنتجات تكون اسعارها اقل من سعر بيعها في داخل السوق التركية ، ومن خلال اثبات هامش الاغراق تبين ان تركيا تمارس ظاهرة الاغراق اتجاه السوق العراقية حيث تجاوزت نسبة الاغراق 2% ، ونظرا لصعوبة الحصول على البيانات للدول التي تمارس الاغراق اتجاه العراق تم اقتصار البحث على دولة واحدة وهي تركيا .

Abstract

The purpose of this research is to know the effect of the dumping phenomenon on the Iraqi economy in terms of the effects of dumping on the importing and exporting countries, in particular the effects of dumping on the importing country (Iraq) in terms of its impact on the agricultural sector and the strategic agricultural products, namely wheat and rice as basic foodstuffs which can not For the people who dispense with them and which imports in large quantities from Turkey, which aims to flood the Iraqi market with products whose prices are lower than the price sold in the Turkish market, and by proving the margin of dumping shows that Turkey is practicing the dumping phenomenon of the Iraqi market alive Dumping more than 2 %, due to the difficulty of obtaining data for countries that practice dumping towards Iraq has been limited research on one country which is Turkey.

* بحث مستل رسالة ماجستير

المقدمة.

تتزايد اهمية موضوع الاغراق في التجارة الدولية نظرا لتأثيراته المتباينة على اقتصاديات الدول سواء التي تمارس سياسة الاغراق او التي يمارس فيها الاغراق. يعد الاغراق احد انماط السلوك التجاري غير المشروع اذ يقوم المنتج الاجنبي بتصدير منتجاته وبيعها بأسعار منخفضة جدا لإخراج المنتج الوطني الذي ينتج السلعة ذاتها من السوق الوطنية ، وتطورت هذه الظاهرة لأسباب سياسية تهدف إلى تخريب الصناعات المحلية في البلدان المستوردة ،اي بعبارة اخرى تحقيق الضرر الاقتصادي للدول المستوردة والمنافع الاقتصادية للدول المصدرة للسلع المنتجة ومن ثم قتل الصناعات العاملة في البلدان التي تتعرض إلى هذه الظاهرة واختفاء هذه الصناعات وتلاشي الابداع والتطور فيها من خلال استبعاد العاملين في تحقيق انتاج هذه السلع ومن ثم استحداث حاله من البطالة الجزئية في البلد.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث بأنخفاض القدرات التنافسية للمحاصيل الزراعية العراقية بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج الناجمة عن ارتفاع اسعار مدخلات الانتاج فضلا عن سياسة الاغراق التي وجدت المناخ المناسب في السوق العراقية بسبب تعطل القوانين الادارية والمالية .

فرضية البحث

ساهمت ظاهرة الاغراق في تدهور الانتاج الزراعي في العراق مما يتطلب تبني استراتيجية وطنية لمنع الاغراق ودعم المنتج الوطني.

اهمية البحث

تتمثل اهمية البحث بأيجاد حلول لتخفيض نسبة الاغراق ويكون ذلك من خلال رفع الرسوم الكمركية على بعض السلع المستوردة المثيلة التي يتم انتاجها من قبل الاقتصاد العراقي وبنفس الوقت تفعيل دور القطاع الزراعي لانتاج هذا السلع بأسعار اقل من المستورد ويتم ذلك بأستخدام المستوى الفني والتكنلوجي العالي الذي يساعد في تخفيض التكاليف .

هدف البحث

يهدف البحث إلى بيان مساؤى الاغراق على الزراعة العراقية واثبات الاغراق من خلال حساب هامش الاغراق .

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث إلى محورين حيث يتضمن المحور الاول الاطار النظري لظاهرة الاغراق اما المحور الثاني فتضمن بيان اثار الاغراق من خلال اثبات هامش الاغراق.

المحور الاول :- الاطار النظري لظاهرة الاغراق

أولا: مفهوم الاغراق

من اجل بيان مفهوم الاغراق لابد من تناول عدة تعاريف له ومنها :. هو "احد الوسائل التي تتبعها الدولة او المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الاسعار السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج ،حيث تكون الاخيرة منخفضة عن السعر الداخلي للسلعة مضافا اليه نفقات النقل وغيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى الاسواق الاجنبية[i] .

اما الاقتصادي الامريكي (PaulA.krugman) يعرف الاغراق باعتباره "شكل من أشكال التمييز العنصري اذ يذكر بأنه في اسواق المنافسة التامة تفرض الشركات في بعض الاحيان سعر واحد لسلعة معينة عندما تصدر تلك السلعة وسعرا مختلفا لنفس السلعة عندما تباع في السوق المحلية" [ii].

ثانيا : محددات الاغراق :-

1. يتحقق الاغراق اذا كان سعر تصدير المنتج يقل عن سعر البيع.
2. وجود ضرر للصناعات المحلية في البلد المستورد . [iii]
3. ضرورة تماثل السلع المنتجة محل الاغراق ، اي ان تكون السلعة المستوردة بديلا قوياً للمنتج المحلي .
4. توافر قدر من الاحتكار في اي من سوق الدول المصدرة او المستوردة الامر الذي يترتب عليه اختلاف في مرونات الطلب السعرية الذي يتيح بدوره الفرصة للمنتج بأن يتقاضى اسعار مختلفة في الاسواق المختلفة .
5. الفصل بين الاسواق المصدرة والمستوردة ، فإعادة تصدير السلعة المغرقة من الدول المستوردة ذات السعر الادنى يجهض عملية تمييز الاسعار ويمكن الفصل بين الاسواق باستغلال ادوات السياسة التجارية او من خلال ارتفاع تكاليف النقل. [iv]
6. ان الصناعة يجب ان تكون عند المنافسة غير التامة لذلك فان الشركات هي التي تحدد الاسعار بدلا من ان تأخذ السعر السائد في السوق كما هو معطى ، لانه في سوق المنافسة غير التامة ليس هناك حرية في الدخول إلى السوق والسعر ليس معطى مثل سوق المنافسة التامة اي ان سوق المنافسة الغير تامه مشابه للاحتكار. [v]
7. يفترض نظام الاغراق امكانية البيع في السوق الداخلي بثمن يحقق اقصى ربح مما يتطلب إلى جانب الوضع الاحتكاري وفرض الرسوم الكمركية الشديدة على الاستيراد وعلى نحو يمنع الاستيراد ويدفع اثمان السلع المحلية . [vi]
8. ان يكون البيع بسعرين في نفس الوقت اما اذا اختلف الوقت بحيث حصل البيع في السوق الداخلية في وقت كان السعر فيه مرتفع ثم انخفض السعر خلال المدة الماضية بين تصدير السلعة ووصولها نتيجة العرض والطلب فلن يكون هناك إغراق ، وعليه لابد من مقارنة الاسعارفي نفس الوقت .

9. ان يكون الطلب مرن في السوق الخارجي ، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع الطلب على السلعة في الخارج وزيادة كبيرة نتيجة لتخفيض السعر. [vii]

لا يستطيع المنتج الاجنبي ان يبيع منتجاته في الاسواق الخارجية الا اذا كان محتكرا لسوقه المحلية فبدون احتكاره لهذه السوق وسيطرته عليها لن يستطيع ممارسة الاغراق في الخارج لأنه لا يكفل حماية اكيدة لسوقه[viii].

ثالثا: انواع الاغراق:-

1. الاغراق الافتراسي

وهو من اخطر انواع الاغراق وهو ان يقوم المنتج الاجنبي المحتكر للسوق المحلي بخفض السعر عندما يرى ان هناك صناعة ناشئة بدأت في الظهور او منتج اخر بدأ ينافسه في السوق المحلي لدولة ما ، اي يقوم بتخفيض السعر بنسبة كبيرة وربما يتحمل خسارة لفترة معينة إلى ان يضمن القضاء على الصناعة المحلية المنافسة او المنتج المنافس له ، ويقوم بعد ذلك برفع السعر ليعوض خسائرة ، وكل هذا يضر بالمستهلك وبالانتاج المحلي بصورة كبيرة لذا يتطلب على الدولة التدخل لمكافحة هذا النوع من الاغراق. [ix]

2. الاغراق المستمر

وهو نتيجة مباشرة لسلوك تعظيم الربحية من قبل ألمحتكر فلو كان صاحب المصنع يتمتع بوضع احتكاري في السوق المحلية وبنفس الوقت يتمتع بالحماية من الواردات البديلة من خلال تكاليف النقل او القيود الحكومية، ويواجه من ناحية اخرى في الاسواق الاجنبية المنافسة من قبل الدولة المضيفة بحيث يمكن التعبير عن كل ذلك بالقول ان مرونة الطلب في السوق المحلية اقل منها في الاسواق الاجنبية لذلك فان المستهلكون المحليون لا يستطيعون التحول إلى منتجات بديلة في حين ان المستهلكين الاجانب يمكنهم ذلك فوجود البدائل في الاسواق الاجنبية يجعل المستهلكين اكثر استجابة لتغيرات الاسعار،وحتى يتمكن المحتكر من تعظيم ايراداته لابد ان يقوم بتحديد اسعار مخفضة في السوق الاجنبية حيث يواجه منافسة لايواجهها في الاسواق المحلية[x].

3. الاغراق المؤقت والإغراق الدائم

هو الاغراق الذي يتم تحت تأثير دوافع عارضة وغير دائمة ويستمر لمدة مؤقتة تنتهي بزوال هذه الدوافع ، ويحدث هذا النوع في ظروف الكساد حيث تتراكم المنتجات وتكبد الدولة خسائر كبيرة في تخزينها وترى من الافضل ان تقوم ببيعها في الاسواق الاجنبية بسعر يقل عن سعر بيعها في السوق المحلية من اجل تجنب الخسائر والبطالة ، ومن اجل نجاح هذه السياسة يجب ان يكون الطلب الاجنبي على هذه السلع مرنا مقارنة بالطلب المحلي[xi] .

أما الاغراق الدائم فيهدف هذا النوع من الاغراق إلى استبعاد المنافسين من السوق والسيطرة عليها بغية احتكارها وهذا النوع هو الذي يلحق الخسارة بالمنتجين والصناعة المحلية وذلك لان المستهلكين سوف يفضلون شراء البضائع والمنتجات المستوردة والتي تكون ذات نوعية جيدة وسعر اقل من

البضائع المحلية ، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة وانخفاض الطلب على السلع المحلية وبالتالي يؤدي إلى حدوث فائض في الانتاج المحلي مما يدفع المنتجين إلى تقليص حجم الانتاج وخفض اسعار السلع المتراكمة من اجل التخلص من الفائض اي بيعها بسعر اقل من تكلفة انتاجها ، مما يؤدي ذلك إلى انخفاض الارباح المتوقعة وتقليص حجم الصناعات المحلية بسبب عدم وجود دافع للآنتاج ، اي ان هدفه الاساسي احتكار السوق من اجل تحقيق المزيد من الارباح[xii] .

4. اغراق قصير الاجل وطويل الاجل

الإغراق القصير الاجل يتم من خلال الانخفاض المؤقت لأسعار البيع وذلك لمنع اقامة مشروعات جديدة او الدفاع ضد منافسة اجنبية طارئة[xiii] .

اما الاغراق الطويل الاجل فيهدف هذا النوع من الاغراق إلى تحقيق اهداف استراتيجية طويلة الامد لذى يعرف بالإغراق الاستراتيجي ، ويعد هذا النوع مثالا واضحا لسياسة التمييز السعري على اساس المرونة او التكلفة فقد تقوم الدولة المصدرة بتقسيم سوق السلعة إلى سوقين من حيث المرونة فتبيع في السوق المحلية بسعر مرتفع نتيجة لانخفاض مرونة الطلب وتبيع بسعر منخفض نتيجة لارتفاع مرونة الطلب.اما على اساس التكلفة فيتم البيع في السوق المحلي على اساس تغطية التكلفة الكلية اما في السوق الخارجية فيعتمد على التكلفة الحدية[xiv].

5. الاغراق بقصد استبعاد المنافسين

ويقصد به خفض الاسعار مؤقتا من اجل فتح سوق اجنبية وتثبيت اقدام المغرق فيها وأيضا تخفيض الاسعار من اجل استبعاد المنافسين ولمنع اقامة مشاريع جديدة وبعد ان يقوم المغرق بالاحتكار يقوم برفع الاسعار من اجل الحصول على المكاسب[xv].

6. الاغراق الفصلي

ويتجه هذا النوع من الاغراق نحو التخلص من فائض المخزون عند انتهاء موسم معين فعلى سبيل المثال قد يقرر مصنعي الملابس التخلص من مخزون الملابس الصيفية عند حلول نهاية الموسم وبيعها بسعر يقل عن سعر متوسط التكلفة[xvi] .

7. الاغراق الظاهري والإغراق غير الظاهري

هذا النوع من الاغراق يتعلق بما تقدمه الدولة من مساعدات للشركات المحلية بشكل مباشر مثلا منحها مساعدات مالية او منحها قطع اراضي لأقامه المنشآت عليها او اعفائها من الرسوم والضرائب او تقديم المواد الاولية مجانا او بأسعار رمزية او تخفيض تكاليف النقل ومن المؤكد سوف تؤدي كل هذه التسهيلات إلى خفض تكلفة المنتجات في هذه الدول. أما الاغراق غير الظاهري :وهو ان تقوم الدولة بتقديم مساعدات بشكل غير مباشر للشركات ، فإذا كانت الدولة تقوم بتقديم الخدمات التعليمية والصحية والغذائية للمواطنين بشكل مجاني او بأسعار رمزية فان العاملين سوف يستفيدون من هذه الخدمات بوصفهم مواطنين وليس بوصفهم شركات وبالتالي فان الشركات لا تتحمل مثل هذه النفقات

ولا تضيفها إلى تكلفة منتجاتها فتنخفض نفقات السلع والخدمات التي تقدمها وتستطيع بيع منتجاتها بأسعار تنافسية[xvii].

8. الاغراق الصرفي

ويتمثل في تخفيض سعر العملة دون مبرر وذلك بغرض زيادة قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة في الاسواق الدولية[xviii]

رابعا: اهداف الاغراق:-

1. المحافظة على حجم انتاج المشروع او المشاريع التي يخضع انتاجها إلى قانون تزايد الغلة ولا يتمكن من بيع انتاجه في السوق المحلية فيعتمد خيارين اما ان يخفض الانتاج وبذلك سوف يؤثر في مستوى العمالة او يطرح الانتاج في الاسواق الاجنبية لكي يغطي التكاليف المتغيرة اي يقوم بممارسة الاغراق من اجل بيع منتجاتة.
2. الحفاظ على مستوى التشغيل ولتحقيق ذلك يجب المحافظة على كمية السلع المصدرة حتى لو اضطرت الدولة إلى تخفيض اسعارها في السوق الاجنبية[xix] اي زيادة البيع لغرض زيادة الانتاج.
3. عرض سعر احتكاري او شبه احتكاري في السوق الداخلية.
4. زيادة الاسواق الخارجية او الاحتفاظ بها[xx] .
5. توسيع نطاق السوق وهو امر يحقق الوفرة الداخلية ويعمل على المدى الطويل على تخفيض الاسعار في الاسواق المحلية والخارجية نتيجة لأتساع حجم اسواق الشركات المنتهجه لسياسة الاغراق[xxi] .

خامسا: اثار سياسة الاغراق:-

ان ظاهرة الاغراق لها اثار سلبية وايجابية على الدول المصدرة والمستوردة في ان واحد وكالآتي :-

1: الاثار الايجابية

أثار الاغراق السلعي على الدول المصدرة:

أ. لا يحدث للمستهلكين في دولة المنتج اي ضرر نظرا لان السلعة لم يرتفع ثمنها إلا انهم لم يستفيدوا من التوسع في انتاج السلعة وانخفاض تكلفة انتاجها ولكن يجب النظر إلى طبيعة السلعة المصدرة على اختلاف انواعها سواء كانت سلعة نهائية ام اولية تدخل في صناعات اخرى ، فإذا كانت السلعة نهائية فان المستهلك المحلي لا تحدث له اية أضرار، اما اذا كانت السلعة عبارة عن مواد اولية تدخل في صناعة واحدة او عدة صناعات فان المستهلك يلحقه الضرر وذلك لأن تكلفة انتاج السلعة التي تصنع من هذه المادة الاولية المغرقة سوف تكون ارخص واقل من تكلفة الانتاج لنفس السلعة في الدولة المصدرة وبالتالي يمكن من تنافسها بعد التصنيع النهائي[xxii] .

ب. بالنسبة للمنتج (الشخص الطبيعي او المعنوي شركة كانت ام مؤسسة فردية او اي شكل اقتصادي اخر) هو المصنع للإغراق لان الاغراق خلافا للدعم مصدره القطاع الخاص لا الحكومي ولكن هذا لا

يمنعنا من القول ان كل من المنتج وبلده يتأثران بالإغراق ، ولكن بما ان المنتج هو صاحب القرار بالنسبة للدول التي تطبق اقتصاد السوق (النظام الذي تطبقه غالبية الدول) فمن الطبيعي ان المنتج لا يقدم على الاغراق مالم يكن يدر منفعة عليه ، وبعبارة أخرى يؤثر الاغراق ايجابيا على المنتج المغرق وبالتالي بلد هذا المنتج اي بلد التصدير، ان المنتج المغرق يستفيد من الاغراق من ناحية التوسع في الانتاج وبالتالي الاستفادة من ميزات الانتاج ألكبير حيث ان الانتاج مع اعمال سياسة الإغراق يكون على نطاق واسع ليغطي السوق المحلي والسوق الخارجي المغرق وهذا الانتاج الواسع يزيد من شهرة المنتج المغرق ، وبالتالي يسهل عملية الاعلان والنشر كما يسهل اجراء البحوث الفنية والتجارب اذ تزداد شريحة المستهلكين لهذا المنتج ، كما ان من شأنه خفض تكلفة الانتاج وفقا لقانون الغلة المتزايدة ونظام تقسيم العمل ، مما يعظم ارباح المنتج المغرق اكثر وأكثر وأيضا يستفيد المنتج على المدى البعيد من سياسة الاغراق وذلك حيث يحطم منافسه ويخرجهم من مزاحمته[xxiii] .

بالنسبة للدول المستوردة اذا كان الاغراق دائما فلا ضرر منه اذ تحصل الدولة على منتجات بأسعار منخفضة تعود بالفائدة على المستهلك المحلي ، كذلك قد تفيد المواطنين وذلك بحصولهم على هذه الواردات اللازمة لقيام صناعات معينة خصوصا اذا كانت مواد اولية او مستلزمات انتاج. ولكن اثرها السلبي يتمثل باحتكار انتاج السلعه ومنع المنتج المحلي في البلد المستورد من منافسة او انتاج هذه السلعه وبالتالي تزداد البطالة في هذا البلد وتقل فاعلية الانتاج وبالتالي ينخفض معدل النمو الاقتصادي في هذا البلد المستورد.

2:الاثار السلبية

أ- أثر الاغراق التجاري على الاستثمار الاجنبي:-

ان المحور الاساسي في عملية تحقيق الازدهار التجاري هو الاستثمار الاجنبي الذي يراد منه تحقيق التكامل مع الاستثمار الوطني لتحقيق الهدف ، وعليه تتنافس الدول لاسيما الدول النامية في تقديم ضمانات وحوافز اقتصادية وقانونية بهدف استقطاب رأس المال الأجنبي ، وتتمثل اولى تلك الضمانات بتوفير الثقة اللازمة عند المستثمرين الاجانب في السوق المحلية ، وذلك لان الاغراق التجاري هو خروج صريح على اصول التعامل التجاري وانتهاك للنظام القانوني عالميا ومحليا ، لذا فان ما ينتظره المستثمرون محليون وأجانب من الدول التي تعاني من الاغراق اتخاذ التدابير القانونية والاقتصادية اللازمة لمواجهة الإغراق ، لان عدم شعور المستثمر بالثقة والأمان سوف لن يقوم بالاستثمار او الدخول بمنافسة في تلك الدول التي تعاني من الاغراق[xxiv] .

ب - اثار الاغراق السلعي على الدول المستوردة:-

1.اثر الاغراق على المشروعات الوطنية : يتجلى الاثر السلبي للإغراق على المشروعات الوطنية بفقدانها لعنصر الامان لها لأنها اصبحت مهددة بتخفيض انتاجها او حتى توقفه فضلا عن فقدانها الاحساس بقيمة العمل لأنها تجد ان السلعة التي تنتجها لا تباع وسعرها يتجه نحو الانخفاض المستمر لقيام المنتج الاجنبي المصدر لمنتجاته بخفض اسعاره بصورة متعمدة حتى يوقع اكبر الاضرار والخسارة لهذه ألمشروعات ، ومما يزيد من حدة هذه الاثار متى ما كانت هذه السلع المغرقة تستورد

وبكميات كبيرة جدا وبتمييز سعري كبير بين المنتج الوطني والمنتج الأجنبي ، ولا تقتصر هذه الاثار على المشروعات الرائدة وإنما تمتد هذه الاثار للمشروعات الوليدة او الناشئة والهدف من ذلك هو ابقاء السوق المحلية معتمدة على الاستيراد من الخارج وهذا يعني أن الاغراق قد يكون لأكثر من سلعة مصدرة من الخارج إلى داخل البلد المستورد .[xxv]

1. يؤثر الاغراق في زيادة معدلات البطالة بسبب اغلاق المصانع المحلية.
2. تسرب جزء من الدخل القومي إلى خارج البلد.
3. ان الدول المستوردة لا تهتم إلا بترويج السلع دون النظر لحق النوعية والتثقيف للمستهلك او تنمية الثقافة الاستهلاكية او وضع درجات الوعي بما يمكن المستهلك من الاختيار الأمثل للسلع والخدمات المناسبة.
4. يبدو في ظاهر الامر ان سياسة الاغراق السلعي تتيح للمستهلك حق الاختيار من خلال تكدس وتنوع السلع والخدمات ولكن في النهاية ستؤول إلى تخفيض البدائل والخيارات المتاحة امام المستهلك بعد نجاح الاغراق في مهمة طرد المنافسين من السوق المستهدفة مع ارتفاع الاسعار من قبل المحتكر وبما يتنافى مع حق الاختيار.
5. ان سياسة الاغراق لا تهتم بتوفير حماية وسلامة المواطنين من السلع الضارة والرديئة التي تسبب خطورة على حياة وصحة مستهلكي الدول المستوردة[xxvi] .
6. يرى البعض انه اذا استمر تدفق السلع الرخيصة بانتظام فأن ذلك لا يؤثر بالسلب على الدول المستوردة ، ولا يهم بعد ذلك مصدر هذا الرخص ، فالمهم هو استمرار ورود السلع والخدمات من الخارج بثمن رخيص ، وإذا كان الاغراق يحدث بشكل مؤقت فأن ذلك يكون له اثار ضارة بالنسبة للمستهلكين وكذلك المنتجين من الدولة المستوردة ، اذ قد يؤدي الاغراق إلى أقامه بعض الصناعات تعتمدعلى مواد أولية رخيصة الثمن ومن ثم فأن توقفه يدمر الصناعات كما يضر بالمستهلكين الذين تحولوا نحو هذه السلعة لأنهم لم يعودوا يحصلوا عليها ، وإذا كان الاغراق هجومي يهدف إلى استئصال المنافسة المحتملة والانفراد بالسوق واكتساب وضع احتكاري فأنه بلا شك يكون ضارا بالمنتجين والمستهلكين والاقتصاد الوطني ككل[xxvii] .
7. يعتبر الاغراق مشكلة لأنه يضع انصار مذهب حرية التجارة في حرج، فمبدأ حرية التجارة يعتبر الاغراق سياسة عدوانية يجب مقاومتها وخاصة انهم يدافعون عن حرية التبادلات التجارية ، لكن في الواقع نجد انصار اتجاه حرية التجارة يمارسون مختلف انواع الاغراق وذلك عن طريق ازالة كافة القيود امام السلع الداخلة للبلد .في حالة كان الاغراق عارضا او قصير الأجل فأن انصار الاتجاه الحر يرون ضرورة التدخل وذلك للحد من اخطارهما ، فهو يؤدي إلى اضرار بالصناعات الوطنية المنافسة اذ يعمل على تقليل المبيعات من الصناعات المحلية وبالتالي انخفاض مستوى الدخل القومي وانخفاض نسبة التشغيل مما يرفع من نسبة البطالة في السوق المحلي ، على اية حال يرى انصار اتجاه الحماية ضرورة مواجهة سياسة الاغراق وذلك لحماية الصناعات المحلية والمنتجين الوطنيين وتتأكد ضرورة التدخل بصفة خاصة عندما يتبين للدولة المستوردة ان هدف الاغراق الاجنبي هو القضاء على المنافسة في سوقها ثم استغلال الموقف وذلك بفرض الاسعار المرتفعة بعد ذلك ان يكون السوق قد خلى من المنتج المحلي او تدمر[xxviii] .

ج.اثار الاغراق السلعي على الدول المصدرة :-

الإغراق يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات وهذه الزيادة تساهم في التخلص من فائض الانتاج ، ولاسيما ان فائض الانتاج يمثل مشكلة كبيرة للمنتج ان لم يستطع التخلص منه حيث سيضطر بعد تراكم الانتاج إلى تخزينه وبالتالي تحمل تبعات ونفقات هذا التخزين ، كما انه من المحتمل ان يتعرض للتلف بمرور الوقت مما سيلحق به خسارة كبيرة . [xxix]

سادسا:- كيفية حساب الإغراق :-

لتحديد وجود الإغراق يتم احتساب الفرق بين القيمة العادية (سعر البيع في السوق المحلي لبلد التصدير) وسعر التصدير ، حيث يتم احتساب الفرق بين القيمة العادية وسعر التصدير فتحدث عملية الإغراق عندما تكون القيمة العادية تزيد عن سعر التصدير بنسبة تزيد 2% من سعر التصدير

القيمة العادية للمنتج المثيل		سعر التصدير للمنتج محل الشكوى		مقدار الإغراق
بلد التصدير		بلد الاستيراد		

المصدر/ سليمان سالم صالح الكعبي، الجوانب الاقتصادية والقانونية لمشكلة الاغراق، دار نشر اكاديمية شرطة دبي، الامارات العربيه المتحدة، 2010،ص

120

اولا. القيمة العادية

هي المبلغ المدفوع او السعر الواجب دفعه للمنتج المشابه حين يوجه للاستهلاك في السوق المحلية لبلد التصدير او بلد المنشأ ، وغالبا يتم حساب السعر عند باب المصنع ، وفي حال تعذر احتساب القيمة العادية بالطريقة المشار اليها فيمكن تقدير القيمة العادية وفقا لتكلفة الانتاج مضافا اليها تكاليف البيع والمصروفات الادارية والعمومية وهامش الربح ، او وفقا لسعر تصدير المنتج المشابه في مجرى التجارة العادي إلى بلد ثالث في ظروف مشابهة . [xxx]

- قواعد بديلة لحساب القيمة العادية :.

1. القيمة المركبة للمنتج :

ويتم احتسابها على اساس تكلفة الانتاج بالإضافة إلى المبيعات والمصاريف العمومية والادارية والارباح ، ويتضمن الاتفاق قواعد تفصيلية ومحددة لتحديد قيمة مركبة تنظم المعلومات التي تستخدم في تحديد المبالغ المتعلقة بالتكاليف والنفقات والارباح .

2. سعر البلد الثالث كقيمة عادية :

وهي الطريقة البديلة الاخرى لتحديد القيمة العادية ويتم من خلال النظر إلى السعر المماثل للمنتج المماثل عند تصديره إلى بلد ثالث مناسب شرط ان يكون السعر مماثل .

3. الصادرات غير المباشرة :

في حالة عدم استيراد المنتجات مباشرة من بلد الصنع ولكن يتم تصديرها من بلد وسيط ينص الاتفاق على ان تحدد القيمة العادية على اساس المبيعات في سوق البلد المصدر ، غير ان ذلك قد يؤدي إلى اجراء مقارنة غير ملائمة او مستحيلة ، وعلى سبيل المثال اذا لم ينتج المنتج في البلد المصدر ولايوجد سعر مماثل للمنتج في البلد المصدر ، او ان المنتج يتم نقله عن طريق البلد المصدر وفي مثل هذه الحالات يمكن تحديد القيمة العادية على اساس سعر المنتج في بلد المنشأ وليس السعر في البلد المصدر [xxxi] .

ثانيا. سعر التصدير

هو السعر المدفوع او الواجب دفعه ثمنا للمنتج المعني التحقيق من قبل المستورد المحلي للمصدر الاجنبي ودون تحميله اي تكاليف او رسوم او نفقات تزيد على ما يتحمله عند البيع للاستهلاك المحلي في بلد المنشأ او التصدير .

في حالة عدم وجود سعر التصدير او في حالة عدم الوثوق في سعر التصدير لوجود ارتباط او اتفاق تعويضي بين المصدر والمستورد او طرف ثالث يجوز تقدير سعر التصدير عن طريق [xxxii] :

1. سعر البيع لأول مشتري مستقل (مع مراعاة عمل تسويات للتكاليف والمتضمنة كافة الرسوم والنفقات التي تم تحميلها على سعر البيع) ما بين استيراد المنتج المعني وإعادة بيعه في السوق المحلي بالإضافة إلى اجراء تسوية خاصة بهامش الربح .
2. في حالة عدم وجود مشتري مستقل او دخول المنتج المستورد في عملية أعادة تصنيع ، اي لم تتم أعادة بيعه في السوق المحلي مباشرة على الحالة التي تم استيراده عليها يتم تحديد سعر التصدير على اي اساس اخر مناسب [xxxiii] .

ثالثا. السلع المماثلة

1. يجب ان توجد صناعة تنتج سلعا مماثلة وتعرف السلع المماثلة بما يلي :

(منتج مماثل ، اي يشابه المنتج قيد البحث من كافة الجوانب) او (منتج اخر في غياب المنتج الأساسي يمتلك خصائص بالمنتج قيد البحث على الرغم من عدم تماثل المنتجين من كافة الجوانب) .

2. يمكن للسلطات المحلية ان تأخذ ما يلي بعين الاعتبار بغرض اتخاذ قرار حول ما اذا كان المنتج يمتلك خصائص تشبه تلك الخاصة بالمنتج قيد البحث :

- المواد الخام والمدخلات المستخدمة لتصنيع المنتجات .
- عملية البيع .
- الخصائص الفيزيائية وشكل المنتج .

– الاستخدام النهائي للمنتج .
– استدامة المنتج مع المنتج قيد التحقيق [xxxiv] .

رابعا. هامش الإغراق

يتم تحديد وجود هامش الإغراق على اساس قسمة مقدار الاغراق على سعر التصدير ، وان تحديد هامش الإغراق يعتمد على نفس المستوى التجاري ونفس الفترة الزمنية مع مراعاة جميع الاختلافات المؤثرة على قابلية الاسعار للمقارنة بما في ذلك الاختلافات في ظروف وشروط البيع والمصاريف والرسوم الضريبية والمواصفات الفنية ، ويتم احتساب هامش الإغراق بشكل مستقل لكل منتج او مصدر اجنبي وفقا للمعادلة أدناه [xxxv] .

مقدار الأغراق

هامش الأغراق % = ——————

سعر التصدير

وعلى اساس مقدار القيمة يتم فرض هامش الإغراق كنسبة اوقيمة على المنتجات محل التحقيق التي يتم استيرادها في حال وجود ضرر وعلاقة سببية بين الضرر والإغراق.
ولكي تتمكن السلطات بالتوجيه بفرض اجراءات او تدابير مكافحة الإغراق يشترط :–
– ان يكون هامش الإغراق المحتسب ضد المنتج الاجنبي او المصدر الاجنبي غير ضئيل بحيث ان لا يقل عن 2% من سعر التصدير .
– حجم الواردات المغرقة محل التحقيق من دولة معينة لا يمكن تجاهله بحيث لا تقل عن 3% من اجمالي واردات الدولة من المنتج محل التحقيق ، على ان لا تتجاوز اجمالي الواردات التي يمكن تجاهلها من الدول التي تمثل كل منها اقل من 3% واكثر من 7% من اجمالي واردات دولة المنتج [xxxvi] .

المحور الثاني :– بيان اثار الاغراق من خلال اثبات هامش الاغراق

اولا :– اثار ظاهرة الاغراق على الرز والقمح

1 – محصول القمح

القمح مادة غذائية اساسية تستخدم بشكل يومي ، وهو محصول حيوي غذائي مهم لعدد كبير من سكان العالم ومنها العراق اذ يشكل مصدرا غذائيا لاكثر من 35%من سكان العالم ، والحاجة له متزايدة بسبب تزايد اعداد السكان لذلك من الضروري التوسع في زراعته وتحسين الانتاج والاهتمام بهذه المحصول في غاية الاهمية.
يلاحظ بان على الرغم من زراعة محصول القمح منذ القدم فلايزال يعاني من مشاكل انتاجية كثيرة وقد انعكس ذلك على انخفاض غلة الدونم منه عند مقارنة كمية الانتاج في الدول المتقدمة وهذه

المشاكل يمكن ارجاعها إلى مسبباتها الرئيسة فيما يخص طرق الزراعة وخدمة المحصول ومشاكل التربة اضافة إلى اختلاف اصناف الحنطة المزروعة والتي تتطلب في بعض الاحيان خصوصية في زراعتها وتجاوبها للسماد وكميات البذور وغيرها، وفيما يلي جدول (1) يوضح ذلك :-

الجدول (1)المساحات المزروعة والانتاجية والانتاج لمحصول القمح في العراق

للمدة (2000- 2016) (1000 طن)

السنة	المساحه 1000 دونم	الانتاجية او الغله (كغم / دونم)	الانتاج 1000 طن
2000	430	242	1040
2001	5217	425	2219
2002	6594	393	2589
2003	6854	340	2329
2004	6159	298	1832
2005	6410	348	2228
2006	6054	378	2286
2007	6279	351	2202
2008	5741	219	1254
2009	5049	337	1700
2010	5543	495.8	2748
2011	6542	429.3	2808
2012	6914	539.6	3062
2013	7376	549.3	4178
2014	8528	592.8	5055
2015	4146	637.9	2645
2016	3698	825.7	3052

المصدر : وزارة الزراعة / قسم الاحصاء للسنوات (2000 – 2016)

يتضح لنا من الجدول (1) ان المساحة المزروعة بالقمح قد اتسمت بالتذبذب ارتفاعا وانخفاضا من سنه إلى اخرى ، فمن سنة 2000 إلى سنة 2016 شهدت المساحة المزروعة تذبذبا فقد كانت سنة 2014 اعلى مساحة اذ بلغت (8528) الف دونم ،وان ادنى مساحة كانت سنة 2000 اذ بلغت (430) الف دونم ،ولكن نلاحظ مع مرور السنوات المساحة المزروعة اخذت بالتزايد وهذا يعني توجه المزارعين نحو زراعة محصول القمح لان اسعارها مجزية ولان اصحاب الاراضي الديمية مجبرين وليس مخيرين بسبب موضوع الامطار التي تجبرهم على زراعة القمح والشعير حصرا.

وفيما يخص الانتاج فقد شهد هو الاخر تذبذبا تبعا لتذبذب المساحة المزروعة فضلا عن تذبذب الامطار، اذ ان هناك اكثر من نصف المساحة المزروعة بالقمح تعتمد كليا على الامطار ،لذا نلاحظ انه في مواسم سقوط الامطار بكميات مناسبة فأن الانتاج سيرتفع والعكس صحيح ، ومن الجدول نفسه اتضح ان افضل انتاج كان في سنة 2014 اذ بلغ الانتاج (5055) الف طن الا ان كمية الانتاج هذه على الرغم من زيادتها الا انها تبقى ضئيلة مقارنة بحجم الطلب على المحصول وادنى كمية انتاج كانت في سنة 2000 فقد بلغ الانتاج (1040) الف طن بسبب تدهور انتاج القمح وعدم اهتمام الدوله في العهد السابق بالزراعة بالاضافة إلى الحصار المفروض على العراق انذاك مما ادى إلى تدهور الزراعة وعدم توفر امكانيات او دعم من قبل الدولة للنهوض بالزراعة ولاننسى ايضا سوء الاحوال الجوية وارتفاع درجات الحرارة التي كانت سبب في انخفاض الانتاج حيث ان القمح من المحاصيل التي تحتاج إلى المياه بكثره ،اما بالنسبة لكمية الاستيراد لهذا المحصول فقد بلغ في سنة 2015 (3299849) الف طن وهي كمية كبيرة اذا ماقورنت بحجم الانتاج لنفس السنة والتي بلغت (2645) الف طن ،ان زيادة الاستيرادات كانت بسبب زيادة الطلب المحلي على القمح باعتبارة وجبة اساسية في غذاء المواطنين وعدم قدرة الانتاج المحلي من سد حاجة الكمية المطلوبة أي ان الكمية المطلوبة اكبر من الكمية المعروضه ،بالاضافة إلى عدم وجود قيود امام البضائع المستوردة إلى العراق ، أي كما ذكرنا سابقا ان ادنى انتاج كان في سنة 2000 حيث بلغ (1040) الف طن ، ثم اخذ بالارتفاع من 2001 إلى 2003 حيث وصل إلى (2329) الف طن و عام 2003 هذا يعود إلى انخفاض تكاليف الانتاج بسبب دعم الدولة وقيامها بتوفير مستلزمات الانتاج الضرورية للمزارعين وزيادة الاعتماد على الانتاج المحلي حيث ان هذه الفتره كانت غير مستقرة بسبب الظروف السياسية التي تعرض لها العراق حيث كان الاعتماد بنسبة اكبر على الانتاج المحلي من اجل سد الطلب المحلي على الغذاء ، ولكن في عام 2004 انخفض الانتاج إلى (1832) الف طن وذلك بسبب امتداد تاثير الحرب التي تعرض لها العراق في عام 2003 وامتداد تأثيرها إلى 2004 ، الا ان الانتاج عاد للارتفاع إلى سنة 2007 حيث بلغ (2202) الف طن ، ولكن بعد سنة 2007 اخذ الانتاج بالانخفاض والارتفاع من سنة 2008 إلى 2016 أي تحسن الانتاج بشكل افضل بعد عام 2008 حيث وصل في عام 2013 إلى (4178) الف طن وفي 2014 وصل إلى (5055) الف طن وكذلك بالنسبة للمساحة المزروعة اخذت بالتزايد أي ان انتاج القمح اخذ بالتحسن وذلك يعود إلى زيادة اهتمام وزارة الزراعة حيث أطلقت مشاريع لزيادة إنتاجية الدونم لمحصول القمح، منها المشروع الوطني لتقنيات الري الحديثة الذي يوفر للفلاحين منظومة ري بالرش الثابت والمتحرك، وبسعات متنوعة وفقاً لطبيعة الأرض الزراعية والمساحة، إضافة إلى العناصر الصغيرة المتمثلة بالأسمدة التي تُوزّع بين

الفلاحين لمضاعفة كميات الإنتاج من أراضيهم إلى ثلاثة أضعاف وبالمساحة ذاتها مما يشجع المزارعين على زيادة انتاجهم.

2 – محصول الرز

يعد من المحاصيل الحبوبية الصيفية ويحتل المرتبة الثانية بعد محصول القمح من حيث اهميتة كغذاء، ويعد الارز من الوجبات الرئيسة على المائدة العراقية ، وان العراق من اهم البلدان الزراعية المؤهلة لزراعة الرز بكل انواعه ،فضلا عن تميزه بانتاج انواع نادرة منه تعرف ب" العنبر" وذلك لجملة من الاعتبارات ابرزها درجات الحرارة المرتفعة لشهور عده وتوفر اراضي خصبة ووفرة المياة المتمثلة بنهري دجلة والفرات.

الا ان مساحات زراعة الرز انخفضت إلى نحو 40% عن مستواها السابق في عام 2013بحسب اتحاد الجمعيات الفلاحية في العراق والسبب يعود إلى قلة المياة والازمات السياسية والاقتصادية والامنيه التي شهدها العراق بعد عام 2003 ، والجدول (2) يوضح ذلك :-

جدول (2)المساحات المزروعة والانتاجية والانتاج لمحصول الرز في العراق

للمدة (2000– 2016) (1000 طن)

السنة	المساحه 1000 دونم	الانتاجية او الغله (كغم / دونم)	الانتاج 1000 طن
2000	16	738	12
2001	11	436	4
2002	216	895	193
2003	122	702	81
2004	351	711	250
2005	428	721	308
2006	502	723	363
2007	497	789.8	392
2008	339	731.9	248
2009	219	787.6	173
2010	191	812.1	155
2011	263	891.2	235

2012	318	1133.5	361
2013	383	1177.2	451
2014	317	5125.2	403
2015	110	988.9	109
2016	154	1175.5	181

المصدر : وزارة الزراعة / قسم الاحصاء للسنوات (2000 – 2016)

يلاحظ من خلال الجدول (2) ان الانتاج في حالة تذبذب بين ارتفاع وانخفاض حيث بلغ اعلى انتاج في سنة 2013 حيث بلغ الانتاج (451)الف طن وذلك يعود إلى زيادة اهتمام وزارة الزراعة حيث اهتم المعنيون باجراء دراسات حول زيادة غلة المساحات المزروعة عن طريق زراعة اصناف من الرز تكون ذات انتاجية عالية ومدة نمو قصيرة بالاضافة إلى انشاء مراكز بحثية زراعية من اجل اجراء دراسات وبحوث تتعلق بالرز وكيفية زيادة الانتاجية ، وادنى انتاج كان في سنة 2001 حيث بلغ الانتاج (4)الف طن بفعل تقليص الحصص المائية وارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف الخدمات الزراعية المقدمة للفلاح،، اما بالنسبة إلى بقية السنوات كان حجم الانتاج منخفض فقد بلغ في عام 2000 (12) الف طن أي ان الانتاج من سنة 2000 إلسنة 2011 لم يتجاوز(3000) الف طن فقد بلغ الانتاج في سنة 2002 (193) الف طن وفي سنة 2003 (81) الف طن وفي سنة 2004(250) الف طن ومن سنة 2004 إلى 2007 تراوح الانتاج بين (250–392) الف طن وفي سنة 2008 إلى سنة 2011 لم يتجاوز الانتاج (248) الف طن ولكن نلاحظ ان الانتاج ارتفع بشكل طفيف في السنوات 2012–2014 حيث وصل الانتاج إلى (451) الف طن وذلك بسبب العوامل التي تم ذكرها سابقا ،اما المساحة المزروعة شهدت ايضا تذبذب حيث سجلت ادنى مساحة في عام 2001 حيث بلغت المساحة المزروحه (11) الف دونم وسجلت سنة 2006 اعلى مساحه بلغت (502) الف دونم ولكن عند مقارنة المساحة المزروعة بالانتاج لنفس السنة الذي بلغ (392) الف طن ، نرى ان هناك هدر كبير في المحصول من ناحية المساحة المزروعة والموارد والمستخدمات الانتاجية وذلك عندما نقارن سنة 2013 حيث كانت مساحة الاراضي المزروعة (383) الف دونم وكان حجم الانتاج في نفس السنة (451) الف طن ،أي ان مخرجات الانتاج كانت اكبر من المدخلات أي حققت هذه السنة ارباحا ، وكذلك سنة 2014 حيث بلغت المساحة المزروعة (317) الف دونم اما الانتاج بلغ (403) الف طن .

ولكن نلاحظ من خلال الجدول (11) ان بقية السنوات كانت المساحة المزروعة فيها اكبر من حجم الانتاج أي ان مدخلات الانتاج الزراعية كانت اكبر من مخرجات الاراضي المزروعة ،هناك هدر في استخدام الموارد وعدم استغلال الاراضي بشكل جيد مما ادى إلى قلة الانتاج المحلي والاعتماد على الاستيراد لسد حاجة الطلب المحلي وكما ذكرنا سابقا ان اهمال الدوله للقطاع الزراعي وعدم تقديم العون والدعم الذي يحتاجه يمثل عائقا امام تطور القطاع الزراعي. اما بالنسبة لكمية الاستيرادات

لمحصول الرز لسنة 2015 بلغت (245789629) الف طن وبلغت كمية الانتاج المحلي لنفس السنة (109) الف طن أي ان نسبة اغراق السوق بمحصول الرز المستورد زادت بسبب عدم وجود قيود امام المحاصيل المستوردة ومع زيادة حجم السكان وزيادة الطلب على السلع الاستراتيجية ادى ذلك إلى زيادة الاستيرادات .

ثانيا :-اثبات ظاهرة الاغراق السلعي من خلال هامش الاغراق :-

تركز هذا الفقرة على واقع ظاهرة الاغراق السلعي في العراق من خلال اثبات هامش الاغراق ، ولكن هذه العملية صعبة لجميع السنوات بسبب عدم توفر البيانات لذا تم الاعتماد على استخراج هامش الاغراق ونسبته لعام 2017 فقط وكالاتي :-

1 - تحديد حجم الاغراق

هناك العديد من الدول التي تمارس ظاهرة الاغراق اتجاه العراق لأسباب عديدة ومن هذه الدول (الامارات – تركيا – ايران – امريكا – سوريا – مصر – الاردن) ولصعوبة الحصول على القيمة العادية في هذه الدول ركزنا بحثنا على تركيا من اجل معرفة حجم الاغراق التي تمارسه هذه الدول اتجاه العراق وبيان نسبة هامش الاغراق . علما ان جميع هذه الحسابات تقع بين الحد الادنى والحد الاعلى .

2- تحديد الضرر

من اهم اضرار الاغراق السلعي

- اضطرار المزارعين إلى تخفيض اسعارهم ، مما يعرض ارباحهم للأنخفاض .
- انخفاض عدد المزارعين المحليين .
- ارتفاع تكاليف الانتاج الزراعي.
- ضعف امكانية المزارعين لتخزين منتجاتهم الزراعية مما يعرض ارباحهم للأنخفاض .

3- العلاقه السببية

التي تربط بين حجم الاستيرادات والضرر الذي لحق بالانتاج المحلي في العراق حيث توجد علاقة قويه تربطهما.

4- نسبة هامش الاغراق :-

لتحديد نسبة هامش الاغراق نستعين بالمخطط الاتي :-

التكاليف الكلية للكيلو غرام الواحد من الرز لعام 2017 (بالدينار)

المرحلة الاولى:

1. نسبة الرسوم الكمركية للطن الواحد في النقاط الحدودية = 29600
2. اجور الفحص للطن الواحد في النقاط الحدودية = 1000
3. الضريبة الكمركية للطن الواحد في النقاط الحدودية = 100
4. طابع مالي للطن الواحد في النقاط الحدودية =10000
5. سعر التصريح للطن الواحد في النقاط الحدودية = 25000

6- الرسوم الزراعية للطن الواحد في النقاط الحدودية = 750

المرحلة الثانية :

1. اجور التفريغ للطن الواحد في النقاط الحدودية =2000
2. الرسوم الكمركية للطن الواحد في النقاط الحدودية = 66450(حاصل جمع المرحله الاولى)
3. اجور التحميل للطن الواحد في النقاط الحدودية = 2000

المرحلة الثالثة :

1. اجور نقل للطن الواحد من النقاط الحدودية إلى اسواق الجملة = 35.71
2. اجور تفريغ وتحميل في اسواق الجملة =7000
3. حمولة او اجور اسواق الجملة من اسعار الخضروات =4%
4. ربح الطن الواحد لبائع الجملة =120000

المرحلة الرابعة:

1. التكاليف الكلية للطن الواحد من النقاط الحدودية إلى اسواق الجملة بدون حمولة او اجور اسواق الجملة = 197485.71
2. التكاليف الكلية للكيلو غرام الواحد النقاط الحدودية إلى اسواق الجملة بدون حمولة او اجور اسواق الجملة = 197.4

التكاليف الكلية للكيلو غرام الواحد من القمح لعام 2017 (بالدينار)

المرحلة الاولى:

1. نسبة الرسوم الكمركية للطن الواحد في النقاط الحدودية =56240

2. اجور الفحص للطن الواحد في النقاط الحدودية = 1000

3. الضريبة الكمركية للطن الواحد في النقاط الحدودية = 100

4. طابع مالي للطن الواحد في النقاط الحدودية =10000

5. سعر التصريح للطن الواحد في النقاط الحدودية = 25000

6- الرسوم الزراعية للطن الواحد في النقاط الحدودية = 750

المرحلة الثانية :

1. اجور التفريغ للطن الواحد في النقاط الحدودية =2000

2. الرسوم الكمركية للطن الواحد في النقاط الحدودية = 93090 (حاصل جمع المرحله الاولى)

3. اجور التحميل للطن الواحد في النقاط الحدودية = 2000

المرحلة الثالثة :

1. اجور نقل للطن الواحد من النقاط الحدودية إلى اسواق الجملة = 37.71

2. اجور تفريغ وتحميل في اسواق الجملة = 7000

3. حمولة او اجور اسواق الجملة من اسعار الخضروات = 4%

4. ربح الطن الواحد لبائع الجملة = 120000

المرحلة الرابعة:

1. التكاليف الكلية للطن الواحد من النقاط الحدودية إلى اسواق الجملة بدون حمولة او اجور اسواق الجملة = 202125.7

2. التكاليف الكلية للكيلو غرام الواحد النقاط الحدودية إلى اسواق الجملة بدون حمولة او اجور اسواق الجملة = 202.1 [xxxvii]

جدول (3)تحديد سعر تصدير للخضروات والحبوب في العراق لعام 2017

المنتج	الاسعار في اسواق الجملة(دينار/ كغم)	طرح حمولة او اجوراسواق الجمله 4%	التكاليف الكلية من النقاط الحدوديه إلى اسواق الجملة	سعر التصدير
الرز	1400	1344	197.4	1146.6
القمح	900	864	224.1	639.9

المصدر / من اعداد الباحث بالاعتماد على

1. هيئة الكمارك في بغداد /قسم تدقيق التعرفه / قسم وكلاء اخراج
2. لقاءات مع مستوردي الخضروات والحبوب من تركيا وايران وتجار الجمله
3.

جدول (4)احتساب الاغراق السلعي للمحاصيل والخضروات في العراق لعام 2017

المنتج	منتج مماثل	سعرالتصدير(دينار) *	القيمة العادية(دينار) **	مقدار الاغراق ***	هامش الاغراق***	نسبة هامش الاغراق *****
الرز	تركيا	1146.6	1568	421.4	0.36	36
القمح	تركيا	639.9	800	160.1	0.25	25

* سعر التصدير = اسعار الخضروات والحبوب في اسواق الجمله – التكاليف الكلية من النقاط الحدودية إلى اسواق الجمله .

** هو سعر بيع في الدولة المصدرة

*** القيمة العادية – سعر التصدير

**** مقدار الاغراق / سعر التصدير

***** (مقدار الاغراق / سعر التصدير) * 100

من خلال الجدول (4) يظهر نسبة هامش الاغراق السلعي في العراق مع الدول المجاوره (تركيا) لعام 2017 ، حيث يتبين ان نسبة هامش الاغراق كانت 36% بالنسبه للرز و25% بالنسبة للقمح المستوردات من تركيا ،وهي نسبه عاليه حيث ان هامش الاغراق اذا تجاوز 2% يعد هناك اغراق ويجب اتخاذ التدابير اللازمه لمكافحته.مما يلزم ضرورة تشكيل لجان رقابية في المنافذ الحدودية من اجل مراقبة السلع المستوردة والمصدرة ، وينبغي ان تتميز هذه اللجان بالحرفية العالية والنزاهة والشفافية المطلوبة،وتنظيم عملية الاستيراد ومنع دخول السلع غير المطابقة لمواصفات الجودة والنوعية ومنع دخول السلع المماثله للمنتجات المحلية او تقليلها عن طريق التعريفة الكمركية العالية ، بالاضافة إلى دعم مدخلات الانتاج الزراعي الرئيسية وتشجيع الاستثمار الخاص في الزراعة ، وتفعيل القوانين الخاصة بالاغراق وحماية المنتج المحلي وحماية المستهلك وتطبيق قانون حماية

المنتجات العراقية الذي تم المصادقه عليه في 2010/2/11،وتوسيع شبكات الحماية الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني التي تكافح الاغراق وذلك عن طريق رفع تقارير شهرية للسلع المستوردة التي تكون اسعارها اقل بكثير من سعر المنتج المحلي المماثل .واخيرا تفعيل دور الضرائب الكمركية في العراق من اجل مكافحة الاغراق وزيادة الايرادات العامه.

مقترحات مكافحة الاغراق في العراق

إن مكافحة الاغراق هو قرار سياسي قبل ان يكون قراراً اقتصادياً، لذا على الحكومة العراقية أتخاذ الاجراءات المناسبة من اجل حماية المزارعين وحماية المستهلكين وامن الدولة الداخلي . ومن اجل مكافحة الاغراق لا بد أتخاذ الاجراءات التالية :-

1- ضرورة تشكيل لجان رقابية في المنافذ الحدودية من اجل مراقبة السلع المستوردة والمصدرة ، وينبغي ان تتميز هذه اللجان بالحرفية العالية والنزاهة والشفافية المطلوبة.
2- تنظيم عملية الاستيراد ومنع دخول السلع الغير مطابقة لمواصفات الجودة والنوعية ومنع دخول السلع المماثله للمنتجات المحلية او تقليلها عن طريق التعريفة الكمركية العالية .
3- دعم مدخلات الانتاج الزراعي الرئيسية وتشجيع الاستثمار الخاص في الزراعة .
4- تفعيل القوانين الخاصة بالاغراق وحماية المنتج المحلي وحماية المستهلك وتطبيق قانون حماية المنتجات العراقية الذي تم المصادقه عليه في 2010/2/11.
5- تفعيل وتوسيع شبكات الحماية الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني التي تكافح الاغراق وذلك عن طريق رفع تقارير شهرية للسلع المستوردة التي تكون اسعارها اقل بكثير من سعر المنتج المحلي المماثل .
6- يجب استخدام الرسوم القيمية والمركبة (التي سبق ذكرها في الفصل الاول) لتحديد كميات ونوعيات السلع المستوردة .
7- تفعيل دور الضرائب الكمركية في العراق من اجل مكافحة الاغراق وزيادة الايرادات العامه ، حيث تؤدي الضرائب الكمركية إلى تحفيز الانتاج المحلي ودعم القطاعات ، حيث ان هناك نوع من الضرائب غير المباشرة وهي الضرائب على التداول وتشمل ضريبة التسجيل (رسم التسجيل) وضريبة الطابع (رسم الطابع) ، حيث تسهم هذه بصورة غير مباشرة في تقليل الاستيراد عند رفع اسعارها. [xxxviii]

الاستنتاجات

1.ادى فتح الحدود وغياب التعريفات الكمركية بعد عام 2003 إلى تدهور انتاج الرز والقمح بصورة كبيرة ، وذلك لان القطاع كان محميا من المنافسة الاجنبية ،وادى فتح الحدود إلى تعرضها إلى منافسة شديدة من حيث السعر والكمية والنوعية.

2. تعد سياسة الاغراق استراتيجية تعتمدها الدول المتقدمة وشركاتها لتصدير الفائض الذي تعاني منه إلى الدول النامية لتدمير انتاجها الوطني وتحويلها إلى سوق لتصريف بضائعها دون منافس.

3. تحمل الفلاح خسائر مالية لعدم قدرة السلع الغذائية التي ينتجها على منافسة اسعار السلع المستوردة مما دفعه إلى ترك الارض.

4. ان نسبة هامش الاغراق بلغت 36% بالنسبه للرز و25% بالنسبة للقمح المستوردات من تركيا ،وهي نسبه عاليه حيث ان هامش الاغراق اذا تجاوز 2% يعتبر هناك اغراق ويجب اتخاذ التدابير اللازمه لمكافحته، بينما لايوجد اغراق في البطاطا والطماطة المستوردة من ايران.

التوصيات

1.ضرورة إنشاء المجموعات المتخصصة في مجال مكافحة الإغراق السلعي بهدف إبراز مدى خطورة هذه الظاهرة على مستقبل إقتصاد العراق.

2.لابد من بذل المزيد من الجهود من قبل وزارة التجارة والصناعة و وزارة الزراعة والموارد المائية في لتأسيس مديرية لمكافحة ظاهرة الإغراق السلعي .

3.زيادة نسبة الضرائب الكمركية على الخضروات المستوردة بشكل يجعل أسعارها تقارب أسعار الخضروات المحلية، والهدف من هذا زيادة قوة منافسة الإنتاج المحلي للسلع المستوردة و الحصول على الإيرادات وخاصة خلال الأزمة المالية الراهنة التي يعاني منها العراق. وتفعيل قانون مكافحةوحماية المنتج والمستهلك الذي شرع في مجلس النواب العراقي 2009.

4.إنشاء البرادات والمخازن لتخزين فائض الإنتاج المحلي، عندما يزداد في فصول الذروة، وطرحه في السوق في فصول الشحة. ومن خلال هذا تزداد قوة منافسة الإنتاج المحلي للسلع المستوردة.

المصادر

[i]) زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي ،دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية،2004،ص291

2) Paul A.krugman – obstfeld, Maurice ,International Economics, Sixth Edition, Addison Wesley, USA, 2006, p131

[iii]) فاضل عباس كاظم وامل اسمر زبون ، ظاهرة الاغراق السلعي واثارها على الاقتصاد العراقي ، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، (المجله :4 / العدد :10) ، جامعة المثنى ،2014 ، ص 94

[iv]) حسين جواد كاظم تحليل ظاهرة الاغراق السلعي وأثرها على التن-مية الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية، (المجلة:7 / العدد:27)، جامعة البصرة، 2011،، ص 181

[v]) احمد عدنان غناوي ، الاغراق وأثره على القطاعات السلعية في الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة بغداد، 2011،، ص22

[vi]) عادل احمد حشيش ومجدي شهاب ، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2005، ص 338

[vii]) شريف علي الصوص ، التجارة الدولية، دار اسامه للنشر والتوزيع، عمان، 2012،، ص 141

[viii]) Lan Wooton, Trade and competition policy Anti-Duping verus Anti-Trust, University of Glasgow ,United Kingdom,2002,p10

[ix]) محمود يونس واخرون ، التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية ، دار التعليم الجامعي / الاسكندرية ، 2015 ، ص163

[x]) موردخاي كريانين، الاقتصاد الدولي، ترجمة محمد ابراهيم منصور وعلي مسعود عطية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2010، ص151

[xi])طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010،ص128

[xii]) حسن عباس علوان، سياسة الاغراق بين التعرفة الكمركية وطموح الايرادات الى اين، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية/ قسم السياسة الضريبية،2011،ص5

[xiii]) ربيع خلف صالح، حماية الصناعة التحويلية في العراق بين مكافحة الاغراق والسياسات التجارية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية العدد37، الجامعة المستنصرية ،2012، ص6

[xiv]) حسين جواد كاظم، مصدر سابق، ص182

[xv]) غازي صالح محمد الطائي، الاقتصاد الدولي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل،1999 ،ص289

[xvi]) احمد عدنان غناوي، مصدر سابق، ص25

[xvii]) سردار عثمان واخرون، تحليل ار ظاهرة الاغراق السلعي في انتاج واستهلاك الخضروات الرئيسية لإقليم كوردستان، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الدولي التاسع والمؤتمر العلمي الثاني عشر، كلية الادارة والاقتصاد-جامعة كربلاء، 29-3-2017،ص5

[xviii]) مشبب بن سعيد ال عامر القحطاني، مفهوم الاغراق دراسة مقارنة بين الفقه الاسلامي والاتفاقية العامة للتعرفة التجارية جات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد23 ، 2015 ص375

[xix]) مهدي صالح حنتوش، الاثار السلبية للإغراق التجاري في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية(مجلد:7/العدد:28)، جامعة البصرة،2011،ص7

[xx]) حسين جواد كاظم ، مصدر سابق، ص183

[xxi]) مشبب بن سعيد ال عامر القحطاني، نفس المصدر ، ص375

[xxii]) شريف علي الصوص، مصدر سابق، ص 144

[xxiii]) سليمان سالم صالح الكعبي، الجوانب الاقتصادية والقانونية لمشكلة الاغراق، دار نشر اكاديمية شرطة دبي، الامارات العربيه المتحدة، 2010، ص149-150.

[xxiv]) بتول صراوة عبادي، الاغراق التجاري في ضوء احكام قانون حماية المنتجات الوطنية العراقية رقم 11لسنة 2010، الجامعة المستنصرية/كلية القانون، ص 25

[xxv])عبير سامي هادي العبيدي، الحماية المدنية للمنتج الوطني من الاغراق التجاري، رسالة ماجستير جامعة بغداد/كلية القانون، 2014، ص64

[xxvi]) سردار عثمان، مصدر سابق، ص10-9

[xxvii]) طارق فاروق الحصري، مصدر سابق، ص132
[xxviii]) شريف علي الصوص، مصدر سابق، ص 144-143

[xxix]) شريف علي الصوص ، مصدر سابق ، ص144
[xxx]) United nations conference on Trade and Development ,"Training module on the WTO Agreement on Anti- Dumping", United nations , New york and Geneva, 2006, P 8
[xxxi]) Dumping in the GATT/WOT

https:// www.WTO.org/english/tratop_e/adp_e/adp_info_e.htm
[xxxii]) مجلس التعاون لدول الخليج العربية الامانة العامة ، مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة بالتجارة الدولية ، اليات الحماية ضد الممارسات الضارة في التجارة الدولية ، الإغراق ، ط2 ،الرياض ، 2012 ، ص 16
[xxxiii]) دليل الاعمال الى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، 1995 ،ص 191
[xxxiv]) محمد صالح الشيخ ، الإغراق واثره على التنمية الاقتصادية في الدول النامية ، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، عمان ،2010، ص 134
[xxxv]) دليل الاعمال الى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ،1995،سويسرا، ص 195
[xxxvi]) سليمان سالم صالح الكعبي ، مصدر سابق ، ص 136
[xxxvii]) شكر حسن محمد علي ، تحليل اثر ظاهرة الاغراق السلعي في انتاج واستهلاك الخضروات الرئيسه لاقليم كوردستان العراق للمدة 2007-2013 ، رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة صلاح الدين –اربيل، 2015،ص 86
[xxxviii]) امل اسمر زبون وفاضل عباس كاظم ،مصدر سابق ، ص 99.